العرب
الخميس 2020/07/16
السنة 43 العدد 11763

منظمة التجارة العالمية تحتضر وليست مصابة بالإعياء فقط

اختيار رئيس جديد لا يكفي من دون إصلاح شامل لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي

ينطلق سباق اختيار مدير عام جديد لمنظمة التجارة العالمية الأربعاء، في الوقت الذي تحيط فيه الأزمات بالمنظمة، ووسط تعالي الدعوات بضرورة إقدام المنظمة على إصلاح شامل لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي التي تعمقت مع تداعيات الوباء واحتدام الصدام الأميركي - الصيني.

المنظمة تعيش لحظة فشل

جنيف - يخضع المرشحون الثمانية لرئاسة منظمة التجارة العالمية اعتبارا من الأربعاء لامتحانهم الأكبر أمام الأعضاء الـ164 في المؤسسة التي تواجه هجمات من واشنطن وتحديات هائلة وسط أزمة اقتصادية عالمية حادة.

وبعد عرض مشاريعهم، تكون لدى المرشحين وبينهم النيجيرية نغوزي أوكونجو إيويالا والبريطاني ليام فوكس، بضعة أسابيع حتى السابع من سبتمبر لإقناع العواصم قبل أن تتوافق الدول على تعيين خلف للبرازيلي روبرتو أزيفيدو.

وسيعرض كل من المرشحين الثمانية وهم ثلاثة أفارقة وآسيويان وأوروبيان وأميركي لاتيني، خلال الأيام الثلاثة ترشيحهم على الدول الأعضاء خلال اجتماع خاص في جنيف. وتجري التصفية بين المرشحين تباعا اعتبارا من 8 سبتمبر.

وتأمل أفريقيا أن تحظى بفرص في الحصول على المنصب الذي لم يعين فيه أي أفريقي حتى الآن، غير أنه ليست هناك قواعد متبعة بالنسبة لجنسية المدير العام للمنظمة.

> الكثير من الدول تتفق على أن الوقت قد حان لتولي امرأة أفريقية بمؤهلات عالية قيادة المنظمة التي تحيط بها المشكلات

والقارة منقسمة في مسعاها للمنصب، إذ تقدم له ثلاثة مرشحين هم وزيرة المالية والخارجية السابقة النيجيرية نغوزي أوكونجو إيويالا، والمصري حامد ممدوح الموظف العالي السابق في المنظمة، ووزيرة الرياضة الكينية السابقة أمينة محمد التي ترأست في الماضي أكبر ثلاث هيئات في المنظمة.

وذكرت مصادر دبلوماسية في جنيف أن كثيرا من الدول تتفق على أن الوقت قد حان لتولي امرأة أفريقية بمؤهلات عالية قيادة المنظمة التي تحيط بها المشكلات. كما يخوض السباق خمسة مرشحين آخرين هم وزيرة التجارة الكورية الجنوبية يو ميونغ هي، ووزير التجارة الدولية البريطاني السابق ليام فوكس ووزير الاقتصاد السعودي السابق محمد التويجري، ووزير الخارجية المولدافي السابق تودور أوليانوفشي والمساعد السابق للمدير العام للمنظمة خيسوس سيد كوري.

تحديات هائلة

أيا كان خليفة أزيفيد فإنه سيواجه تحديات كبرى، في ظل الركود الاقتصادي العالمي نتيجة تفشي وباء كوفيد – 19، ويواجه المدير العام الجديد للمنظمة مهمات صعبة منها التحضير للمؤتمر الوزاري المقرر عقده في 2021، وتحريك المفاوضات المتعثرة وتسوية الخلافات بين المنظمة والولايات المتحدة، في الوقت الذي تعرقل فيه الولايات المتحدة آلية تسوية المنازعات التجارية للمنظمة وتهدد بالانسحاب من المنظمة حيث يطالب الرئيس دونالد ترامب بإجراء إصلاحات وبمعاملة أكثر عدلا لبلاده.

ووفق ما أعلنه في تصريحات سابقة الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتهايزر، يريد الرئيس الأميركي دونالد ترامب "إعادة برمجة" منظمة التجارة العالمية التي يعتقد أنها تعاملت بشكل غير منصف مع المصالح الأميركية، وبعدما شلّت الهيئة المعنية بتسوية النزاعات لدى المنظمة لإجبارها على فرض إصلاحات، تخطط واشنطن لاستهداف السياسة الجمركية والمعاملة الخاصة التي تحظى بها الدول النامية.

ومما لا شك فيه أن هذه الظروف كانت وراء إعلان أزيفيدو بصورة مفاجئة في منتصف مايو التخلي عن مهامه في نهاية أغسطس قبل عام من انتهاء ولايته، مشيرا إلى "أسباب عائلية". لقد كان أزيفيدو على يقين من أن الخلافات الأميركية الصينية ستقود لا محالة إلى انهيار المنظمة.

وإضافة إلى العلاقة مع واشنطن، فإن المسار التفاوضي يتسم بالفشل منذ تأسيس المنظمة في عام 1995، حيث لم تنجح منذ ولادتها في إتمام جولة واحدة من المفاوضات التجارية في إطار المحادثات التجارية العالمية، وأهدرت بذلك الفرصة لتسليم المنافع المتبادلة لأعضائها. كان من المفترض أن تختتم جولة من المفاوضات، التي بدأت في نوفمبر 2001، بحلول يناير 2005. وبعد مرور 15 عاما على ذلك الموعد، لا يزال أعضاء منظمة التجارة العالمية يناقشون ما إذا كانت عملية المفاوضات يجب أن تستمر. ويعتقد بعض الأعضاء أن الأحداث تجاوزت عملية التفاوض، في حين يريد آخرون مواصلة المفاوضات.

وأمام حالة الارتباك التي تواجه المنظمة، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والصحية، يتساءل متابعون كيف بإمكان منظمة على وشك الاحتضار النهوض من جديد والمضي في طريق الهيكلة والإصلاح؟

وفق الخبراء، ما يضاعف الخطر هو هشاشة المنظمة التي شهدت على مدار السنوات الماضية عدة هزات، من ذلك تعطيل اتفاق تاريخي تم التوصل إليه في بالي ديسمبر 2013 ينص على تعديل وتبسيط لقواعد التجارة الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالإجراءات الجمركية بين الدول الأعضاء.

ولاحظ نجوزي أوكونجو إيويالا في تقرير نشرته منظمة بروجيكت سنديكيت الدولية أنه حتى الآن، لم تقدم منظمة التجارة العالمية سوى عدد ضئيل إلى حد مخيب للآمال من الاتفاقيات البارزة الأخرى، بعيدا عن اتفاقية تيسير التجارة، التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير 2017، والقرار الصادر عام 2015 الذي قضى بإلغاء جميع أشكال إعانات دعم الصادرات الزراعية.

ومن ناحية أخرى، عمل بعض أعضاء المنظمة معا على مجموعة من الصفقات التجارية الإقليمية الأوسع نطاقا بشكل كبير وتغطي قضايا ملحة مثل الاقتصاد الرقمي والاستثمار والمنافسة والبيئة وتغير المناخ، ومع ذلك فإن بعض قواعد المنظمة القائمة يمكن التحايل عليها بسهولة، ما يخل بدوره بالتوازن بين حقوق الأعضاء والتزاماتهم.

وخلال أزمة فايروس كورونا الحالية، على سبيل المثال، فرضت بعض الدول ضوابط مثيرة للجدل على الصادرات من الإمدادات الطبية والمنتجات الغذائية من أجل تخفيف النقص. وضاعفت الجائحة من مشكلات المنظمة، ومنذ ظهور الوباء تواجه التجارة العالمية مخاطر لم تواجهها منذ سنوات الحرب الباردة في القرن الماضي. وعلى المدى القصير، أصابت جائحة فايروس كورونا المستجد حركة التجارة العالمية بالشلل تقريبا. وتتوقع منظمة التجارة العالمية تراجع حركة التجارة خلال العام الحالي بما يصل إلى 32 في المئة.

كما ألقى التنافس بين الولايات المتحدة والصين بظلاله الكثيفة في العام الماضي على "هيئة الاستئناف" التابعة لمنظمة التجارة العالمية والتي تقوم بأهم وظائف المنظمة المتبقية بعد انهيار جولة الدوحة، ومع تعيين المناهض لمنظمة التجارة العالمية روبرت لايتزر كممثل تجاري للولايات المتحدة، كان تفكيك هيئة الاستئناف في العام الماضي أمرا محتوما، ما أصاب المنظمة بالشلل.

ورغم ذلك مازال هناك ما يدعو للأمل في أن تجد التجارة العالمية طريقا لتجاوز مشكلاتها الحالية، رغم الظلام الشديد الذي يحيط بها حاليا، فيما اختارت بشكل جدي طريق الإصلاح.

يتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن المنظمة تحتاج بصورة عاجلة إلى الإصلاح حتى يتسنى لها أن تظل قادرة على الاضطلاع بمهمتها، كما أنها بحاجة إلى تحديث في القواعد والمبادئ.

وكانت الصين ممن دعوا إلى إجراء إصلاحات وتخليص المنظمة من الإجراءات أحادية الجانب التي تتعارض مع قواعدها، معتبرة أن إساءة استخدام أو التمادي في استخدام تدابير الحماية التجارية الحالية، تسببت بأضرار جسيمة لنظام التجارة الدولية القائم.

إصلاح شامل

يعتقد المتابعون أنه ينبغي إعطاء الأولوية لجهود إصلاح نظام تسوية النزاعات في المنظمة التي ازدادت حدة على وقع الخلاف الأميركي – الصيني.

وعلى صعيد آخر، يدرك أعضاء منظمة التجارة العالمية اليوم الحاجة إلى إعادة تشغيل المنظمة بما يتناسب مع القرن الـ21، وتعتقد الدول المتقدمة أنها تحملت عبء تحرير التجارة فترة أطول مما ينبغي، وأن الدول النامية يجب أن تتحمل مزيدا من الالتزامات إذا كانت في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، لكن في الوقت ذاته، تقول الدول الأقل تقدما والدول النامية منخفضة الدخل، إن قواعد منظمة التجارة العالمية تعوق جهودها الرامية إلى تحقيق النمو وتحديث اقتصاداتها، حسب ما ذهب إليه أوكونجو إيويالا.

ويرى أوكونجو إيويالا أنه من الممكن إيجاد التوازن بين الحقوق والالتزامات، كما أظهر تطور قواعد التجارة العالمية والإقليمية منذ عام 1948. وعلى هذا، فإن السؤال الذي يواجه منظمة التجارة العالمية وأعضاءها الآن هو كيف يمكن إحراز التقدم والتوصل إلى اتفاقيات مفيدة على نحو متبادل؟ لذا، يجب أن تضع المفاوضات الجديدة في الاعتبار مستويات التنمية الاقتصادية المتفاوتة بين الأعضاء، وأن تسعى كما كانت دائما إلى التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة.

وتشمل أولويات منظمة التجارة العالمية الحاسمة الأخرى تعزيز الشفافية، في هيئة إخطارات لحظية بشأن التدابير التجارية التي تتخذها الدول.

ويختم نجوزي أوكونجو إيويالا تقريره بالقول "إن منظمة التجارة العالمية المحتضرة لا تخدم مصالح أي دولة"، وأردف "من المؤكد أن نظام التجارة الدولية الفاعل القائم على القواعد يشكل منفعة عامة، والفشل في إحياء مثل هذا النظام من شأنه أن يقوض الجهود التي تبذلها الحكومات لانتشال الاقتصاد العالمي من مستنقع الركود".

الاقتصاد العالمي في مفترق طرق بعد جائحة كورونا

نيويورك - خلال الأشهر الأولى من أزمة جائحة فايروس كورونا المستجد كانت وظيفة وزراء المالية في مختلف دول العالم هي مجرد سد الفجوة المالية. ولكي يبقون على الاقتصاد حيا، كانوا يحتاجون إلى معرفة الاحتياجات الأشد تضررا من الأزمة ثم مواءمة ذلك مع القدرة المالية للحكومة.

لم يكن القيام بهذه المهمة أمرا صعبا للغاية وإن كان بالغ التكلفة. ولكن أصبحت وظيفة وزراء المالية الآن مساعدة الاقتصاد في الخروج من تداعيات مرحلة الإغلاق، حسبما ما يمكن أن تكون أقل تكلفة أو أعلى، وهي المهمة الأصعب بحسب ستيفاني فلاندرز كبيرة محللي الاقتصاد البريطاني والأوروبي في مؤسسة مورجان ستانلي آسيت مانجمنت لإدارة الأصول.

وتشير فلاندرز في تحليل اقتصادي نشرته وكالة بلومبيرغ للأنباء إلى أنه على سبيل المثال فإن وزير الخزانة البريطاني روشي سوناك يتعرض لانتقادات عنيفة لأن البعض يرى أنه بالغ في الإنفاق العام للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا والبعض الآخر يرى أنه لم يخصص ما يكفي من الأموال للإنفاق العام في مواجهة الجائحة. والحقيقة أن كلا المعسكرين يمكن أن يكون على صواب.

قد يقول التاريخ في ما بعد إن وزير الخزانة البريطاني بدد المليارات في مكافأة الشركات التي أعادت توظيف العمال الذين تم تسريحهم، رغم أن هذه الشركات كانت ستعيد توظيف العمال على أيّ حال. في الوقت نفسه فإن تخصيصه 30 مليار جنيه إسترليني (1.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي) كحزمة تحفيز إضافية لم يكن كافيا لحماية التعافي الاقتصادي. وبالتالي فإن سوناك لن يكون آخر وزير مالية يكتشف أنه سيتعرض للعنة إذا فعل ذلك، وسيتعرض للعنة أيضا إذا لم يفعل.

والحقيقة أن صناع السياسة الاقتصادية في العالم يحتاجون إلى وضع خطة اقتصادية سليمة في هذه المرحلة لمعرفة إلى أي مدى ستتم السيطرة على فايروس كورونا خلال الأشهر المقبلة، وما هو الحد الأقصى الممكن للناتج المحلي للاقتصاد في ظل ظروف التباعد الاجتماعي الراهنة.

وتقول ستيفاني فلاندرز التي عملت لمدة 5 سنوات كمحررة اقتصادية في هيئة الإذاعة البريطانية قبل أن تنتقل إلى مورجان ستانلي في عام 2013 إنه لا توجد إجابة على هذين السؤالين بالفعل. في الوقت نفسه فإن الطلب الاستهلاكي في الدول التي خرجت بالفعل من إجراءات الإغلاق الاقتصادي رسميا، أقل كثيرا مما يجب أن يكون عليه. فهل السبب وراء ذلك هو خوف المستهلكين من فقدان وظائفهم؟ أم خوفهم من الإصابة بالفايروس؟ ولكي يتم وضع خطة اقتصادية جيدة يجب أن تعرف الإجابة على هذا السؤال أيضا.

وترى فلاندرز أنه لكي تقدم الحكومات الدعم الفعال للعمال في مواجهة تداعيات كورونا تجب معرفة عدد الوظائف أو الشركات التي تلاشت منذ بداية الأزمة ولن تعود. ببساطة يجب معرفة حجم الأنشطة الاقتصادية التي ما زالت تستحق الحماية والدعم لأن لديها فرصة حقيقية للتعافي، وحجم الأنشطة التي تحتاج إلى إعادة إطلاق من الأساس.

والحقيقة أن الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة ستتزايد في هذه المرحلة الجديدة من الأزمة. فالدعم المالي والنقدي لدى الاقتصادات المتقدمة يناسب أو حتى يتجاوز حجم الأضرار قصيرة المدى التي لحقت بها نتيجة الجائحة. في المقابل هناك بعض الاقتصادات الصاعدة مثل الصين وإندونيسيا قد حققت نفس الميزة.

في حين واجهت باقي الاقتصادات الصاعدة الأزمة وهي ضعيفة لذلك لم تكن قادرة على توفير الدعم المالي والنقدي المطلوب. ودون المزيد من الدعم العالمي للدول الصاعدة ستتحول هذه الأزمة العارضة إلى أزمة دائمة. ومع ذلك تعتقد ستيفاني فلاندرز أنه حتى الحكومات الغنية ذات القدرة الكبيرة على الاقتراض من أسواق المال والتي لديها بنوك مركزية داعمة ويعتمد عليها، قد تجد الأمور قد أصبحت أكثر فوضوية من الآن فصاعدا.

ويعني هذا ضرورة التزام وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بعدم خلق المزيد من العقبات الجديدة في طريق التعافي الاقتصادي إلى جانب العقبات التي سببتها الجائحة. ورغم أن وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لا يمكنهم مثلا الحيلولة دون تفجر موجة جديدة من العدوى بالفايروس ولا وضع الجدول الزمني لإنهاء الإغلاق والتخلي عن قواعد التباعد الاجتماعي، فإنه يمكنهم المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية أو حتى المساهمة في تدهورها.

إن التسرع في سحب إجراءات التحفيز والدعم الاقتصادي هو خطأ يجب تجنبه بحسب فلاندرز. وتشير أغلب التوقعات إلى أن أغلب البنوك المركزية ستبقي على دعمها الاستثنائي للبنوك وللاقتصاد ككل حتى نهاية العام الحالي على أقل تقدير. وفي حين ترى بعض البنوك المركزية أن معدل التضخم سيكون أعلى مما كان عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية السابقة، فإن هذا التضخم الآن ليس الخطر الحقيقي، ولكن الخطر الحقيقي هو الكساد الاقتصادي.

ستيفاني فلاندرز

> دول العالم ستجد نفسها أمام اقتصادات شديدة الاختلاف

وتتوقع أسواق المال حاليا أن يكون معدل التضخم خلال السنوات الخمس المقبلة ما بين 1 و1.5 في المئة. ولكن انخفاض المعدل عن هذا المستوى بمقدار نقطة أو نقطتين مئويتين سيكون كارثة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، مقارنة بما يمكن أن يحدث إذا ارتفع المعدل بمقدار نقطة أو نقطتين.

في ضوء كل هذه الحقائق، فإن دول العالم ستجد نفسها خلال العام المقبل وما بعده أمام اقتصادات شديدة الاختلاف. وسيكون من المحتم أن يتجه التركيز إلى التعامل مع الآثار طويلة المدى للأزمة على ميزانيات الحكومات، وإلى مصداقية البنوك المركزية على المدى الطويل وإلى نطاق وقوة سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. في المقابل سيكون تركيز الناخبين على تقييم مدى كفاءة الحكومات في توفير الحماية للفئات الأضعف في المجتمع أثناء الأزمات.